

في ظاهر الرواية وعن الامام ومحمد ان المبيع خيار الروية
 اجزاء في المشتري وفي قصه خيار الروية وخيار البيع
 في كل عين ملك بمقتضى الفسخ كبيع واجارة وقسمة
 وصلة عن دعوى الاموال اما في عين ملك بمقتضى لا يحتمل
 الفسخ بالرد كالمهر وبدل الخلع والصلح عن قود ومخوها من
 عقود يكون المردود فيها مضمونا بنفسه لا بما يقابل فلا يثبت
 خيار الروية فيها ثبت الخيار للمبيع في الثمن نوعيا والكلبي
 والورثي ان كان عينها كسائر الاعيان وكذا الترس من
 الذهب والفضة والادواني ولا يثبت خيار الروية في ملك
 ربا في الذمة كالسلم والدرهم والدنانير عينيا او دينيا والكلبي
 والورثي لو لم يكونا عينيا فهما كالقدين لا يثبت فيهما خيار
 الروية اذا قبض حتى يصح فسخه قبل الروية لخلل في الرضا
 لا للخيار ولو اقبل خياره قبل الروية قبل لم يجر حتى لو رآه
 بعده فله خيار الروية وكذا بعد الروية ان اسكت او اقبل
 باللسان لا يبطل ما لم يقبل رضى كذا اظم قال صاحب
 جامع الفصولين اقبل قد ذكر في انه يبطل بروية وكسبل
 القبض عند القبض عند الامام وهذا يدل على انه يبطل
 بالرؤية فضلا عن السكوت والاطال بلسانه ويمكن
 التوفيق بان يحمل ما في حكمه على ما قبل القبض وما في حكمه على
 القبض فلا يراه يبطل لو قبضه والا فلا ما لم يقبل رضى
 صريحا او دلالة فالصريح قوله بعد الروية رضى او اختارت
 والدلالة ان يراه بعد ستره فيقبضه او يتصرف فيه تصرف
 المالك كما في خيار الشرط فان اقبل شيئا من ذلك
 بطل خياره في الفسخ بخيار روية صح لا قبضا ولا رضا
 وهو فسخ على كل حال قبل القبض وبعده شح كذا

لك

لكن لا يصح الا بحضرة المبيع عند الامام ومحمد وقال من قبضه
 ايضا والرضا يصح بغيبته وفاقا فقط لو فسخ خيار روية
 ولم يجل به المبيع حتى هلك المبيع يتضرر عليه ان الفسخ لا يصح
 لان تملكه علم المبيع به ويجعل المبيع اسلم لم يعلم فسخه
 شرعي بمحمد وراوا فقبضه فقال لم ارجع الحدود لا يقبل
 قوله ولا يتوقف خيار الروية بوقت بل ينبغي ان يكون
 ما يبطله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط كالتبديل واجارة
 ورهن وهبة هداية ما يبطل خيار الشرط من تعيب او تصرف
 بطل خيار روية ثم ان كان تصرفا لا يمكن رفعه كاعتاق وتبديل
 او تصرف بوجوب حق الغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة
 يبطله قبل الروية وبعدها لا نه لما لم نعد الفسخ فبطل
 الخيار وان كان تصرفا لا يوجب حق الغير كالبيع بشرط الخيار
 والساوية والهبة من غير تسليم لا يبطله قبل الروية لانه
 لا يزيد على صريح الرضا ويبطله بعد الروية لوجود دلالة الروية
 للرضا عن شرعي ما لم يره فلما رآه قبضه او يتصرف بطل خياره
 وكذا خيار الرعية ففصل في بيع المهر فاجارة بعد قبضه بطل
 خياره بمجرد الاجارة فلو باع قبل قبضه بعد الروية ثم رد عليه
 بميب بحكم او باهوه فسخ من كل وجه اذ ذلك الرهن او نقض
 الاجارة لم يعد خيار الروية وهو الصحيح ولو باع بعد الروية
 على انه بالخيار ان عرضه على بيع او وهبه ولم يسلم بطل
 خياره لا لو فعله قبل الروية قال صاحب جامع الفصولين
 اقبل رد هذا على انه لا يبطل بمجرد الروية والقبض والارضا
 ذكر البيع والهبة مستند كما ان يبطل ح قبضه ورؤية سواء
 باع او وهب اذ لان قبل القبض اسلم باع او وهب قبل قبضه
 يقال لا تصرف قبل قبضه لم يجز فينبغي ان لا يبطل به الخيار

عين